# قيــادة الدســاتير الجديــدة إلى بنــاء ديمقراطيــة ســليمة

**حين نتناول الديمقراطية بالنقاش والبحث في عالمنا العربي الآن لاينبغي أن يغيب عن أذهاننا إننا نتحدث عن نبتة وليدة، تنمو بحذر في تربة غير ممهدة لها، وليس شجرة متكاملة الأغصان، راسخة الجذور في أعماق تربة الثقافة العربية السائدة.**

**وإذا كنت قد أشرت إلى أن الأساس العام لأي منهج ديمقراطي لايمكن أن يشيد بطريقة سليمة إلا في تربة صالحة لنمو الحرية التي ينبغي أن يتمتع بها المواطن، بحيث تتوافر له الإرادة الحرة التي تمكنه من معرفة ما يريد، وأن يمتلك الحرية التامة في اختيار مايريد، كشرط أساسي ومبدئي لأي ممارسة ديمقراطية، وإن نتاج هذه الحرية لابد من أن يكون يقين الفرد الكامل في التعددية، وإن اختياره ما يريد لايعني نفي أي اختيار آخر لشخص أو جماعة سياسية كانت أو اجتماعية.**

أوس عزالدين عباس

وبالرغم من الخطابات التي تؤكدها الحكومات العربية قي الدول التي تعرضت للتغيير أخيرا في حرصها الدائم على الديمقراطية، وبالرغم من تعارض الممارسات مع هذا الخطاب عبر القوانين الاستثنائية والممارسات التي تستعير وسائلها من النظم الدكتاتورية، لا من النماذج الديمقراطية، فإن أغلب تلك الحكومات قد حرصت على أن تزين الخطاب بهياكل مستعارة من الثقافة الديمقراطية مثل وجود البرلمانات، والدساتير، وأحزاب حكومية ومعارضة، كما هو الحال بالنسبة لمصر مثلا، والتي تمتلك مثل هذه المؤسسات ذات الطابع الديمقراطي منذ حوالي ستين عاما، وكذلك الأمر بالنسبة في تونس واليمن وسوريا، وغيرها، لكنها في الممارسة العملية ابتعدت عن النهج الديمقراطي واكتفت بالإطار الشكلي لهذه المؤسسات وطوعتها لتأمين سياستها لتؤكد لنفسها إن كل ممارساتها مبررة بالوسائل الديمقراطية المتعارف عليها.

إن مثل هذه الديمقراطيات الشكلية هي ما تمردت عليها الشعوب العربية اليوم في إطار سعيها للتغيير والمطالبة بالحرية والحقوق التي تساوي بين جميع المواطنين بلا تمييز. إن تلك المؤسسات الشكلية الديمقراطية، على مدى أكثر من ستين عاما لم تعمل على ترسيخ ممارسات ديمقراطية حقيقية، وانتهجت الكثير من وسائل الالتفاف على رغبات المواطنين ومطالبها وحقوقها، بل تعود أيضا إلى إن مفهوم الديمقراطية في الحقيقة ينبغي له أن يغير الكثير من القيم والأعراف السائدة التي تشيع الآن في مجتمعاتنا العربية كممارسات اجتماعية، بينما تتعارض في طبيعتها مع جوهر المفاهيم التي تتأسس عليها الديمقراطية، ولذلك فإننا نرى اليوم في الكثير من البرلمانات العربية تحوّل تلك المؤسسات إلى سلطة أخرى فوق الشعب تشرّع ما يتوافق مع رؤيتها هي وما ينسجم مع رؤية ومصالح السلطات الحاكمة، وليس رؤية ومصالح الشعوب الحقيقية. إن تلك الديمقراطيات الشكلية السائدة في العالم العربي الآن لم تؤد إلى إنتاج قيم وأعراف ما قبل الديمقراطية وقيمها الحضارية كقيم المساواة، وعدم التمييز بين البشر في الدين والجنس واللون.

وإن ما نشاهده اليوم من بعض الظواهر في مجتمعات تمكنت التخلص من حكم الفرد في العراق وتونس وليبيا، مثلا، فإنها لا تؤشر البديل الديمقراطي والمساواة في الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية، بل ربما هناك مؤشرات لا تخطئها العين الثاقبة تشير إلى التراجع عن بعض المكاسب الجماهيرية التي تحققت في زمن ما قبل إسقاط هؤلاء الحكام الديكتاتوريين، وخاصة في نبذ الطائفية والمذهبية، وفي مجال حقوق المرأة.

إن الديمقراطيات الغربية التي أسقطت الإقطاع ونظامه السياسي، ونجحت في تحويل المجتمعات إلى نظام ديمقراطي، والتي ساهم في تشكيلها العديد من رجال الفكر والعلم والفلسفة وغيرهم، فإنها قد أدت إلى الكثير من التغييرات، ليس فقط في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها أدت أيضا إلى تغييرات عميقة في البنية الفكرية والثقافية في المجتمعات الغربية، وهذا هو الجوهر الحقيقي للتحول الديمقراطي.

إن ما ينبغي تأكيده في بحث سؤال مستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بالذات يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تتحقق بها هذه الديمقراطية، بحيث تتوازن مع المشكلات الفادحة التي تتسبب فيها كل من ظاهرتي الفقر والأمية على المستويين الثقافي والاجتماعي، خصوصا من يعرفون في أغلب المجتمعات العربية بكونهم متعلمين، وممن يقرؤون ويكتبون، والذين يخضعون اليوم للقبول باجتهادات وفتاوى في شؤون حياتهم الحديثة التي لا تتناسب على الإطلاق مع عصرنا الحالي ومتطلباته ومنجزاته، فهل يمكن أن تترسخ الديمقراطية في مجتمعات تشكلها مثل هذه الذهنيات ؟ وهل يمكن لمثل هؤلاء الأفراد أن يحققوا شيئا ولو بسيطا من الديمقراطية في المجتمعات لتي ينتمون إليها ؟

إن هذه القضية ترتبط بأحد أهم الخطوات التي تنتظرها كل المجتمعات العربية التي شهدت انتفاضات التغيير والمطالبة بالحرية مؤخرا، وهي الخطوة المتعلقة بإنشاء الدساتير، والكيفية التي سوف تصاغ بها تلك الدساتير الجديدة، وللقوى السياسية والفكرية والثقافية القادرة على إدارة تلك المجتمعات، وقيادتها إلى بناء حياة ديمقراطية سليمة قابلة للنمو والازدهار.

فإحدى الإشكاليات التي تعانيها الذهنية العربية في عالمنا العربي إجمالا، هي إن التراث السياسي والثقافي الممتد على مساحة عشرات المئات من السنين الماضية تحوّل إلى ما يشبه القداسة، التي هي خارج النقاش والبحث وإعادة التحليل.هذا التراث الذي أنتجته المجتمعات العربية والإسلامية في تلك الفترات التاريخية البعيدة، وهو ما يعني إننا بذلك قد منعنا أنفسنا من وزن الأمور بميزان العقل والمنطق في ما يتعلق بمصالحنا الذاتية، وشؤون حياتنا في عصر يتسم بالكثير من توفر وسائل العلم واتساع القدرات العقلية عبر الوسائط المعرفية الجديدة التي أنتجت خلال العقود الأخيرة، مع الأخذ في نظر الاعتبار إن ما أنتجه العرب والمسلمون القدامى قد أنتج في عصر كانت وسائل البحث العلمي فيه محدودة نسبيا، مقارنة بالعصر الذي نعيشه الآن، والذي ترتبط به العقول العربية والغربية معا عبر شبكة اتصال معرفية هائلة وغير مسبوقة في تاريخ البشرية جمعاء.

إن هذه الظاهرة لها دلالة مباشرة على أزمة ثقة كبيرة في أنفسنا كعرب، وفي قدراتنا على التحليل العلمي والتحليلي لحل جميع مشاكلنا من واقع خبراتنا وما تراكم لدينا من معارف وعلوم مختلفة، وبالتالي فالمطلوب بالضرورة من الإنسان العربي المعاصر اليوم أن يبحث عن حلول عقلانية وعملية لمشكلاته وأزماته، والتي يعود الكثير منها إما إلى سيادة الأفكار التسلطية التي تشيع اليوم مرة باسم رجال السياسة وسلطات الحكم، ومرة أخرى باسم السلطات والمرجعيات الدينية.

وليس هذا المنطق بعيدا عن تجارب قريبة منا ولا تنتمي للثقافة الغربية، كما قد يظن البعض، وهي التجارب الآسيوية التي اجتهدت وأخذت المبادرة للابتكار والتفكير لحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنهوض بمجتمعاتها وتحقيق جميع مصالح مواطنيها، وأصبحت اليوم مصدر إلهام للكثير من الدول في التنمية والتطور العلمي والصناعي والتقني وغيرها، بعد أن ضمنت تحولا منهجيا في الفكر السيادي السائد والتحول للديمقراطية، كما هو الحال في الهند وإندونوسيا وسنغافورة وغيرها من دول شرق آسيا المختلفة. ولا شك في أن الكيانات السياسية ذات الطابع التعددي الليبرالي تتحمل مسؤولية كبيرة في إمكاناتها على تحقيق التحول الديمقراطي، لكنها قد تعطلت طويلا بفعل عوائق متعددة ومقصودة من قبل السلطات الحاكمة في مرحلة ما قبل الانتفاضات العربية، والتي لعبت دورا كبيرا في تفريغ هذه الكيانات من محتواها، وبالتالي من دورها الواجب في تأكيد التعددية السياسية، وإشاعة ثقافة الديمقراطية الجديدة في المجتمع الآن، واستقطاب الجماهير التي وجدت نفسها لقمة سائغة لتيارين لا ثالث لهما، هما تيار السلطة الحاكمة، بما توفره لهم من مصالح ذاتية مباشرة تضمن بها ولاءهم لها، أو لتيارات أخرى رفعت شعارات حالمة وبراقة، والتي تبشر بإقامة مجتمع العدل والمساواة، بينما تحولت التيارات الليبرالية الحزبية إلى كيانات هشة وغير فاعلة ولا تمتلك القدرة على الحشد والتأثير في الأفراد وفي المجتمع ككل. ولعل الكيانات السياسية الوليدة، التي شهدنا نمو بعضها عقب الانتفاضات العربية الأخيرة، خصوصا في مصر وتونس، أن تتمثل تلك الخبرات في سعيها لاستقطاب الجماهير، وذلك باختلاق خطاب سياسي جديد يوجه إلى المواطن مباشرة، لا إلى الغرب أو المؤسسات المنافسة، ويحول المثاليات السياسية من موقع الحماسة والتجريد إلى برامج عملية مباشرة على أرض الواقع يمكن أن تخلق لها قواعد شعبية واسعة تؤمن لها الأمان في لقمة العيش والحياة الكريمة.

وإذا تأملنا بشكل عام تاريخ ما نطلق عليه مصطلح (( الديمقراطية في العالم العربي ))، فسوف نجد تجربتين أساسيتين، التجربة الأولى، هي تلك التي تأسست تحت سلطة الاستعمار الغربي للمنطقة وتم إلغاؤها كلها تقريبا على يد الحكومات الوطنية التي تأسست بعد الاستقلال، أما التجربة الثانية، فهي التجربة التي تأسست بعد الاستقلال، لكنها تقريبا فشلت وبلا استثناء، لأنها قامت على سلب الحريات العامة، وشل قدرة المواطنين على الاختيار، وعملت على تركيز كل السلطات، أي السلطات السياسية والمالية والأمنية في يد الحاكم، والذي تحول من حكم وطني جاء على أنقاض عصر الاستعمار الأجنبي ليوفر الحرية والثروة والأمن للمواطن، إلى سلطة مستبدة تحتكر الحرية والثروة والأمن لنفسها ضد المجتمع، لدرجة إنها أصبحت أكثر سوءا وبشاعة من حكم المستعمر الأجنبي، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى سقوط الكثير من تلك النظم على يد الجماهير العربية.

واليوم، وفي ذروة الانشغال بالحديث عن الربيع العربي، بما يعنيه ويقتضيه ذلك من مناقشة لمفاهيم الحكم الجديدة ووضع أسس الديمقراطية الحقيقية البديلة، فإن أجواء من الغموض لاتزال تسود الدول التي تعرضت للتغيير في ضوء ظهور أو صعود أو انضمام التيارات المحافظة إلى التيارات الشبابية وغيرها من التيارات التي قادت حركات التمرد والتغيير مؤخرا، حيث إن هذه التيارات تحاول أن تقدم خطابا متوازنا بين الخطاب المحافظ المتشدد، أو القديم، وبين الوعود بالتعددية وإطلاق الحريات في حال مشاركتها في الحكم.

إن التفاؤل المفرط في تصور إن التحول إلى الديمقراطية قد أصبح على الأبواب، تفاؤل لا يسنده الواقع السياسي والاجتماعي القائم في كل بلداننا العربية، فالطريق إلى الديمقراطية طريق طويل، ويتطلب الكثير من الجهد والعمل، وهو لايتحقق بقرار من حاكم أو مجلس، بل هي عمل دائم تتضافر فيه عقول المفكرين من فلاسفة وقانونيين ومثقفين، ورجال سياسة ومال واقتصاد، لإعادة بناء مجتمعات خرجت لتوها من رحم الديكتاتورية وسلطة الفرد الواحد.

## محاكمة شيراك

إيمان محسن جاسم

حكمت محكمة الجنح في باريس على الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ في قضية وظائف مجاملات وهمية منحت لمقربين منه في بلدية باريس في مطلع التسعينات عندما كان رئيسا لها.

يبدو الخبر في فرنسا عاديا جداً وفي أوربا كذلك، لكن علينا نحن العرب يجعلنا نتمعن فيه ونعيد قراءة كلماته أكثر من مرة خاصة إذا ما عرفنا بأن الرئيس الفرنسي السابق أدين باختلاس أموال عامة واستغلال السلطة في الشق الأول من القضية المتعلق بـ٢١ وظيفة مولتها بلدية باريس في بداية التسعينات استغلت بتعيين أشخاص في البلدية لكنهم يعملون لصالح الحزب الديغولي، التجمع من أجل الجمهورية أي رواتبهم تمول من بلدية باريس وعملهم في مقرات حزب شيراك .

كما أدين بتهمة الاستفادة بطريقة غير شرعية في الشق الثاني من القضية ويتعلق بسبع وظائف مجاملة جرى التحقيق فيها.

في أوربا هذه جرائم،لكن لدينا نحن العرب تبدو تافهة وربما البعض يضحك عندما توجه له هكذا تهم وبإمكان أصغر محام أن يخرجه منها هذا إذا وجهت له التهمة على أنه ارتكب جرائم .

ومع إن الحكم سنتان مع وقف التنفيذ يعني بأن الرجل لن يدخل السجن ، لكن لا يعني هذا إنه لم يرتكب جريمة، وعندما نتمعن في جرائمه هذه والتي سُجن لأجلها تتمثل بأن مجموع ما اختلسه المسكين شيراك أثناء توليه زمام أمور بلدية باريس ما يعادل ١٥٠ ألف يورو وهو رقم بإمكان أي مدير بلدية في العراق أن يضعه في جيبه الخاص شهرياً وليس على مدار سنوات طويلة دون أن يشكوه أحد أو يجره للمحاكم والفضائح خاصة إن الرجل شغل منصب عمدة باريس من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٥ أي بمعدل أقل من ألف يورو سنويا ، وهذا يعني أقل من مئة يورو شهريا ، وأكثر بقليل من ٣ يورو يوميا.

والتهمة الثانية هي المجاملة بالتعيين في الوظائف ، والمجاملة هنا تعد جريمة في القانون الفرنسي ، لكنها لدينا عرف لا بد منه ، شيراك جامل في ٣٠ وظيفة عاملة مولتها بلدية باريس في فترة توليه إياها ، فقط ٣٠ وظيفة ، نجده يقف في المحكمة يحاكم عليها.

ما يهمنا هنا كعراقيين هي الدروس التي يمكن أن نخرج بها من هذه المحاكمة التي نحتاج إليها في العراق ، منها نتعلم بأن لا حصانة لأي مسؤول كان ضد جرائم النزاهة واستغلال المال العام وإهداء الوظائف، ولا تسييس للمحكمة، لم نسمع أحدا من حزب شيراك يصرح بأن هذا تسقيط ، وتهميش وإلى آخر عبارات نظرية المؤامرة التي نجيد استخدامها ، الجميع في فرنسا مع القانون مهما كان المتهم ، ونتعلم أيضا بأن المال العام والوظائف العامة مفتوحة للجميع ، وأيضا نتعلم بأن الدولة فوق الأحزاب والأشخاص.

والجانب الثاني بأن هذه الجرائم التي ارتكبها الفرنسي شيراك لا تعد في قواميسنا جرائم لسبب جوهري يتعلق بأن حكامنا العرب لديهم جرائم أكبر مما اقترفه شيراك ، فجرائمهم إبادة جماعية ، ضرب مدن بالأسلحة الكيمياوية ، آلاف المعتقلين والمعدومين ، ملايين الأيتام ، وإلى آخر القائمة، لهذا نستصغر جرائم الفساد ونجدها ( هينة) أمام ما عشناه وتعايشنا معه منذ عقود طويلة مع حكام لا يرحمون حتى الأشجار ، لهذا فإن الفكر الجمعي لدينا الآن مازال يستحضر الماضي ،ونجد في محاكمة رئيس دولة مثل فرنسا عن جريمة تعيين موظفين في البلدية ويستخدمهم في مقرات حزبه بالشيء المضحك وقد نستهزئ به ، وربما بعضنا يشكك في أصل المحكمة وقد ينفيها لأن ما يحصل أكبر من أن نتخيله لأنه لم يحصل في عالمنا العربي من قبل ، بل وجدنا بعض الأشقاء العرب في أثناء محاكمات طاغية العراق المقبور صدام من يقول ( عشنا وشفنا حاكم عربي يُحاكم من وراء القفص) يقولونها بتعجب وذهول وربما استنكار وكأنهم غير مصدقين ، ومع هذا وجدنا من يستكثر علينا إعدام طاغية عن جرائم إبادة للشعب راح ضحيتها آلاف الأبرياء وليس عن جرائم اختلاس أو تعيين مقربين ،فماذا يقولون الآن يا ترى وهم يجدون شيراك يُحكم عليه عن جرائم اختلاس .

كاريكاتير

■ عادل صبري

# مثيــولــوجيــا الــكــهــربــاء الــوطــنــيــة

علي حسن الفواز

**هل يمكن للعراقيين أن يكونوا شعباً بلا كهرباء؟ وهل يمكنهم أن يبتكروا طاقة أخرى لا تأتي من الجينات الكهربائية؟ وهل يمكننا أن نكون الشعب التاريخي الوحيد الذي استطاع أن يزاوج مابين الحداثة واللاكهرباء، وان نكتفي بالحداثة اللغوية والحداثة السياسية والحداثة البلدية التي تنفذها بامتياز خارق أمانة بغداد وبلديات المحافظات؟**

هذه الأسئلة موجهة إلى القيمين على الجهد الكهربائي الوطني، لأنها أسئلة في النقد الثقافي ليس إلا، والنقد الثقافي يجوز له ما لايجوز للنقد الأدبي، لأنه يملك الحق المنهجي والأخلاقي في الاشتغال على مناطق الأزمات، والتفاصيل الغائبة والمضمرة وكل ما تحت الطاولة، واعتقد أن العراق يعاني أزمات غريبة عجيبة اسمها عطلات الكهرباء، ومن هموم ما تحت الطاولة، إذ لم تنفع كل الحلول الكهربائية المتداولة، وكل خطط وبرامج الوزراء الكهربائيين الذين تعاقبوا على الخدمة الكهربائية والذين اكتشفنا في ما بعد أنهم يتجاوزون على الحق العام، أو أنهم غير مهنيين، أو أنهم يخضعون للابتزاز السياسي من هذه الجهة أو تلك أوالتورط في الصفقات المشبوهة التي جعلت العراق اكبر سوق للخردة الكهربائية في الدنيا. حديث الأزمة الكهربائية تحول إلى حديث تاريخي بالفعل، إذ يكفي أن يمر أكثر من ثماني سنوات على مشكلة ما ولم تحلّ أن تكتسب هذه الصفة التاريخية، ورغم هذا مازال الجميع يسمع وعودا، ويسمع كلاما كهربائيا كثيرا من النوع الذي يصيب بالصعقة الكهربائية، أي انه (ينتل)كما تقول أدبياتنا الشعبية، لكن الواقع بارد، ولايصقع أحدا، إلا بما هو كاتم للصوت، حيث تواصل المعاناة والأزمات التي تكبر وتستفحل، والتي باتت تعطي للحلول الشعبية أفقا في أن تكون (نوعا من الحل)على طريقة كافافيس، والتي ستقودنا حتما إلى السؤال العرضي الذي يبرز هنا عن حالنا لو لم يفكر البعض بحلول المولدات الكهربائية خلال هذه السنوات الماضية، والذي ادخل مصطلح(السحب) كمصطلح وظيفي مهم جدا في القاموس العراقي المزدحم أساسا بمصطلحات الأزمات. ثمة من يقول إن الكهرباء تعني بالفعل الوجه الحقيقي والإجرائي للحداثة، وان أي شعب لايملك وعيا كهربائيا لايمكنه الدخول إلى الحداثة إطلاقا، وثمة من يقول إن أزمة الكهرباء العراقية صنعها الأمريكان تطبيقا لقول الوزير العتيد جيميس بيكر الذي قال لطارق عزيز بان الحرب عليكم ستعيدكم إلى عصر ما قبل الكهرباء/ وطبعا لم يصدّق هذا المنظّر المؤدلج هذا الكلام الامبريالي، وربما ضحك عليه، لأنه يسمع أن الحروب تخرب المدن وتقطع الجسور والطرقات، ولا تقطع الكهرباء، وان هذه الكهرباء هي محض(وايرات)يمكن مدّها إلى أي مكان، ولاعلاقة للايديولوجيا وحرب العولمة بانقطاع الكهرباء عنا، وهو ما يدفع هذا البعض للقول بان أمريكا مطالبة بإعادتنا إلى عصر الكهرباء، ونكون شاكرين لو عبّرتنا هذا العصر الذي أصبح قوميا وقديما، أو ربما المساعدة في البحث عن حلول حقيقية لأسوأ أزمة يعيشها العراقيون والتي لاتقل خطورة عن الاحتلال نفسه، وعن تداعيات الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، لان هذه الكهرباء عالقة بكل شيء، بدءا من الماء البارد والماء الحار، وانتهاء بغواية الفرجة على أحداث العالم التي تركض حولنا.

قد لا أدعو للبحث عن مغامرة كهربائية، ولا إلى البحث عن شراء(أطنان من هذه الكهرباء)بأية طريقة كانت، والخضوع بالتالي إلى غواية الصفقات المشبوهة والخردة والفساد الإداري والتقني والمالي وغيرها، لكني أدعو إلى ما يمكن تسميته ب(الفيدرالية الكهربائية) التي تجعل المحافظات أو الأقاليم تبحث عن معالجات واقعية لهذه الأزمة بعيدا عن(كارثة المولدات)التي جعلت البيئة العراقية مصابة بآخر أنواع التلوث والتشوه، حتى قال مرة احد مخرجي الدراما العراقية بأنه لايستطيع أن يخرج مسلسلا عن أحداث تاريخية عراقية قريبة بسبب غابة (الوايرات)في الأزقة البغدادية التي تعيق العمل، ولا يمكن التخلص منها بسهولة. هذه الحلول الموقعية أجدها أكثر واقعية، وحتى الحديث عن تاريخ الكهرباء المركزية أو الاتحادية يمكن التعاطي معه في ضوء الحاجة والكفاية وتفادي الضرر، خاصة أن هذه الكهرباء الاتحادية كانت مصممة بطريقة خبيثة منذ زمن النظام السابق، إذ أن اغلب محطاتها في مناطق أزمات، ومناطق تكثر فيها عمليات الإرهابيين الذين يجدون في التخريب الكهربائي وإسقاط الأبراج أو حرق محطات التوليد لذة مازوكية ما بعدها لذة، وكأن وعيهم (الخربان) يجعل من المقاومة ذات توصيفات كهربائية للتعبير عن موقف كهربائي ضد الاحتلال أو ضد الحكومة الوطنية. إن تجاوز هذه العقدة يحتاج إلى معالجة استثنائية، والى موقف وطني، والى قرار مركزي، خاصة وان لعبة الشدّ والجذب التي يمارسها البعض من البرلمانيين لغرض إصدار أي قرار فيه مصالح متناقضة قد يجعل أزمة الكهرباء واحدة من المناطق المتنازع عليها، بالتالي فإنها ستتحول إلى أزمة مستعصية، لذا أجد فرصة لاستصدار تشريع يتبنى معالجة ما هو طارىء ومنها الدعوة لتشكيل لجنة من الخبراء المعنيين بشؤون الطاقة، وان لا يكون بينهم من البرلمانيين، أي من مرجعيات فنية خالصة، وتخويلهم البحث عن حلول حقيقية وشاملة لهذه الأزمة الكارثة، مع وجود ميزانية توازي حجم هذه الأزمة، لأننا بتنا نخجل من الحديث عن الكهرباء، وحتى الآخرون باتوا يؤسسون مواقفهم على هذا الواقع، وآخرها ما حدث في ملعب أربيل حينما انقطعت الكهرباء في الملعب خلال مباراة العراق والأردن ضمن تصفيات كأس العالم، والذي جعلت فيفا يصدر قرارا بعدم أهلية العراق لاستضافة المباريات. هذا الواقع يفترض الوقوف عنده كثيرا، وان لايباري البعض بعضه الآخر، لأن بناء الدولة بات هو الرهان الأكبر، وان الحديث عن دولة حديثة ديمقراطية وتعددية يتطلب تأمين مستلزمات البناء، ومنها البناء الكهربائي الذي يستحق رؤية أوسع، ومعالجة جدية، بعيدا عن الأوهام الكبرى التي مازال البعض يصدقها، وكأنها ستكون وجها آخر للضرر بمسار العملية السياسية وتعويق البرنامج الوطني، لذا نحن بحاجة إلى المكاشفة والمعاينة والعمل بجدية على كهربة الحياة العراقية الجديدة، وكفانا وعود وخطط غير مجدية، ووزراء لانشمّ منهم روائح كهربائية.